

عدها عن ٢٠٠ رأس عام ١٩٤٥)<sup>(١٧)</sup> والأغنام والماعز في مكان يسمى (المقيل)، ليخرج بها راعي القرية الى المراعي. وقد استعملت أنواع الحبوب المختلفة لتغذية الأبقار والماشية كالشعير والذرة.

ولم تكن ملكية العائلة الواحدة من هذه الحيوانات كبيرة، فقد كانت تسد جزءاً من احتياج العائلة الاستهلاكي من لحوم وبيض وألبان، وما زاد عن احتياجاتها كان يباع في القرية أو في أسواق يافا.

ولكن هذا لم يمنع من نشوء مزارع حيوانية في القرية، مهمتها تقوم على بيع اللحوم الى سوق يافا، فقامت مزرعة لتربية الجمال، تضم ٥٠ - ٦٠ جملًا، أنشأها شخص من «المزرعة الشرقية» ارتبط بنسب بعامولة الأعمرية، وباع لحومها أو أجرها لمهام النقل والحراثة، هذا بالإضافة الى ٣ مزارع للخنازير أقامها تجار يافا في حدود الأربعينات.

ويذكر مصطفى الدباغ ان دخل القرية من الألبان والحيوانات الداجنة بلغ ٢٥ ألف جنيه فلسطيني لعام ١٩٤٥<sup>(١٨)</sup>، مع أنني أميل الى التشكيك في هذا الرقم بالنظر الى وضع الانتاج الحيواني في القرية في الفترة نفسها.

(ب) الزراعة: كانت أراضي القرية مشاعاً لسكانها توزع على الحمائل دورياً، حتى صدور قانون تسجيل الأراضي (التسوية) عام ١٩٢٧؛ حيث تم توزيع الأرض مقابل ضربيتي العشر والورك، فقسمت الأراضي الى أربعة أرباع، كل ربع ٦٧,٥ قيراط (حصّة)، ووزعت وثائق الملكية على جميع أصحاب الأراضي بصيغة: «أنا فلان الفلاني أوافق على إفراز أرضي البالغة مساحتها كذا بواسطة التسوية.. بطريقة القرعة» على أساس أخذ مساحات مختلفة من الأرض في مناطق متنوعة من ناحية الجودة. فمثلاً كانت حصّة من أربعة دونمات من أراضي جنوب القرية تساوي ٦ دونمات من المنطقة الوسطى ودونمين من شمالها حسب قرب هذه المواقع من مركز القرية والشارع الرئيسي، وحسب خصوبتها.

خرجت حامولة الحوامدة على هذا الأساس - صدفة - بأفضل الأراضي وأقربها الى الشارع، وأكثرها خصوبة، مما أعطاهها مجالاً واسعاً لتحسين أوضاعها المعيشية والتعليمية فيما بعد، حتى أنه يذكر أن عدداً من عائلات الحوامدة استخدمت خدماً وعمالاً دائمين من مصر بايجار شهري بلغ ٥ جنيهات فلسطينية إضافة الى مآكلهم وملبسهم. كما أدى هذا التوزيع الى أن ترفع حامولة البطانجة قضية الى محكمة الأراضي العليا ضد «التسوية»؛ حيث وقع نصيبها الأكبر من الأراضي خارج القرية، لكن القضية رفضت وثبتت الملكيات الجديدة، فكان ترتيب الحمائل حسب أفضلية أراضيهم: الحوامدة فالبطانجة، ثم المصريين فالأعمرية الذين، وان كانوا أول من سكن يازور، الا أنهم (باجماع عدد من كبار السن في يازور) باعوا الكثير من أراضيهم لتجار يافا وغيرهم خلال الفترات المتعاقبة.

وحسبما ورد في وثائق المختار عن أراضي القرية، فان تقسيم ملكيتها بين الحمائل كان كالتالي: